



الحاكمة كاثي هوكول

لننشر فوراً: 2021/11/1

الحاكمة هوكول توقع تشريعاً يوسع قانون إعادة الاستثمار في مجتمع نيويورك ليشمل إقراض الرهن العقاري غير المودع

وقعت المحكمة كاثي هوكول اليوم تشريعاً (S.5246-A / A.6247-A) لضمان المساواة في الحصول على الائتمان من خلال توسيع قانون إعادة الاستثمار المجتمعي في نيويورك (CRA) لتغطية جهات الإقراض غير المودعة.

عندما تم سن CRA في عام 1978، أنشأت البنوك الغالبية العظمى من الرهون العقارية. منذ الأزمة المالية لعام 2008، زاد المقرضون غير المودعين من حصتهم في السوق بشكل كبير، وأصبحت المؤسسات غير المصرفية الآن مسؤولة عن غالبية منشآت الرهن العقاري في ولاية نيويورك وعلى المستوى الوطني.

قالت **الحاكمة هوكول**، "هذا التوسع في قانون إعادة الاستثمار المجتمعي في نيويورك يعزز التزام هذه الولاية بضمان حصول جميع سكان نيويورك على فرصة تملك المنازل. سيضمن هذا التشريع للجميع الوصول العادل والمتساوي إلى خيارات الإقراض في سعيهم لشراء منزل، لا سيما في المجتمعات الملونة التي لا تزال تتأثر بآثار الوباء والتي واجهت تاريخياً العديد من العقبات عند السعي للحصول على قرض عقاري."

القائم بأعمال المشرف على الخدمات المالية قال أدريني ا. هاريس، "توسيع CRA في نيويورك ليشمل غير - المقرضون المودعون هو مكسب للمستهلكين الذين يعتمدون على هؤلاء المقرضين لتمويل منازلهم. يضمن هذا القانون للمقرضين الوصول المتساوي إلى تمويل الرهن العقاري ويوفر إطاراً مدرسوياً لهم ليكونوا جزءاً من الحل لتحقيق الحلم الأمريكي بامتلاك المنازل. أشكر المحكمة هوكول والهيئة التشريعية لولاية نيويورك على تحديث قانون نيويورك للإحصاء."

في فبراير 2021، أصدرت وزارة الخدمات المالية **تقريراً** عن تحقيقها في إعادة التخطيط المحتمل في منطقة مترو بوفالو ووجدت أن مقرضي الرهن العقاري من غير البنوك، لم يتم تغطيتها من قبل CRA نيويورك، قانون البنوك § 28-b، كانوا يفتشون في خدمة مجتمعاتهم بأكملها. إن CRA هو قانون يهدف إلى تشجيع المؤسسات المشمولة على تلبية الاحتياجات الائتمانية لمجتمعاتهم بأكملها بما في ذلك من خلال تقييم الوزارة لأنشطة الإقراض الخاصة بهم.

كشفت تحقيق DFS أن بعض المقرضين لديهم مشاركة قليلة أو معدومة مع المجتمعات المحلية الملونة وبدلوا جهوداً ضئيلة لإشراكهم. وجدت DFS أن هناك حداً أدنى من التسويق موجهاً إلى مقرضين من الأقليات أو لا يوجد أي جهد، ولم يتم بذل أي جهد لخدمة الأحياء ذات الأغلبية الأقلية داخل منطقة المترو. وجدت DFS أيضاً أن المقرضين لم يبذلوا أي جهد يذكر أو لم يبذلوا أي جهد لتتبع مدى جودة خدمة مجتمعات الأقليات.

لا يزال المقرضون من ذوي البشرة الملونة والمجتمعات منخفضة ومتوسطة الدخل محرومة من الخدمات. يعد هذا التحديث إلى هيئة تنظيم الاستثمار للولاية أمراً حيوياً لتشجيع المشاركين الرئيسيين في سوق الرهن العقاري على تقديم خدمة أفضل لأي مواطن من نيويورك يسعى لشراء منزل.

قال زعيم الأغلبية كريستال بيبولز-ستوكس، "يجب أن نستمر في الاستثمار في مجتمعاتنا المحلية، خاصة تلك التي تتكون بشكل كبير من الأشخاص الملونين لأن الوباء أدى إلى تفاقم عدم المساواة الاقتصادية. تم تصميم هذا القانون لبناء نظام اقتصادي أقوى وأكثر عدلاً من خلال توسيع نطاق الوصول إلى ملكية المنازل لمجتمعاتنا الملونة المحرومة."

قال السناتور تيم كينيدي، "يشكك رفض منح القروض لسكان مناطق معينة عنصرية مؤسسية، استهدفت بشكل غير عادل مجتمعات ملونة لعقود في مدينة بوفالو وفي جميع أنحاء ولاية نيويورك. يسعى هذا التشريع إلى ومساءلة مؤسسات الإقراض وللتأكد من أنها تخدم المجتمعات التي تمارس أعمالها فيها حقًا. كنت فخورًا بتقديم هذا التشريع وتعجيله في الجلسة الماضية جنبًا إلى جنب مع زعيم الأغلبية في الجمعية الشعبية بيبولز-ستوكس، وأشكر الحاكم هوكول لتوقيعها بسرعة ليصبح قانونًا."

قالت باربكا ويليامز، المدير التنفيذي لجمعية تطوير الأحياء والإسكان (ANHD)، "لطالما كان قانون إعادة الاستثمار المجتمعي (CRA) أحد أهم القوانين التي يتعين علينا مساءلة البنوك تجاهها الخدمة وإعادة الاستثمار بشكل منصف في المجتمعات ذات الدخل المنخفض والمتوسط والمجتمعات الملونة التي تواجه ولا تزال تواجه رض منح القروض وسحب الاستثمار. تشكر ANHD الحاكم هوكول والهيئة التشريعية لولاية نيويورك لتوسيعها الآن CRA لتشمل مقرضي الرهن العقاري من غير البنوك لزيادة الوصول إلى الائتمان المسؤول والموارد المالية التي تحتاجها مجتمعاتنا."

قال نيهام. كرمبلكار، من مركز غرب نيويورك القانوني، "يعد هذا التشريع خطوة مهمة بالنسبة إلى سكان نيويورك، على وجه التحديد المجتمعات الملونة المحرومة، لضمان حصولهم على فرصة لملكية المنازل والوصول المتكافئ إلى المنتجات المالية. يعد هذا إنجازًا مهمًا للحاكم والهيئة التشريعية لولاية نيويورك لضمان فعالية CRA للأقليات والمجتمعات ذات الدخل المنخفض والمتوسط."

قالت كاثرين فرانكو، رئيسة تحالف إعادة الاستثمار في مجتمعات نياغرا، "أصبح من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى ضمان أن المجتمعات الملونة لديها فرص موسعة الحصول على الائتمان بينما نعمل على الخروج من وباء عالمي ضرب الاقتصاد وزاد من حالة عدم اليقين. إن توسع قانون إدارة الائتمان في نيويورك ليشمل مقرضي الرهن العقاري غير الوديعين يعزز الوصول إلى الائتمان لأصحاب المنازل الطموحين ويوفر التعزيز التنظيمي المطلوب لمزيد من حماية المجتمع من الممارسات الاستخراجية أو الاستغلالية."

###

تتوفر أخبار إضافية على www.governor.ny.gov
ولاية نيويورك | الغرفة التنفيذية | press.office@exec.ny.gov | 518.474.8418

[إلغاء الاشتراك](#)